



الأطباق الطائرة تغزو الأجواء الأميركية

وفيدويها تظهر مشاهدات طيارين من سلاح البحرية الأميركية لأجسام طائرة سريعة الحركة أثناء قيامهم بتدريبات على الشواطئ الشرقية للولايات المتحدة. وأكدت البحرية الأميركية أن لديها معلومات عن تحليق أجسام طائرة غير معروفة فوق قواعد عسكرية ومطارات يحظر الطيران فوقها للعديد من المرات خلال السنوات الماضية.

ومن الملاحظ الزيادة الواضح في عدد المواطنين الأميركيين الذين يؤمنون بوجود حياة على كواكب أخرى خصوصا بعد أن غزا الإنسان كوكب المريخ بالآلة ويستعد لزيارته في السنوات القادمة. فحسب استطلاع أجرته مؤسسة "إبسوس" العام الماضي، يؤمن ثلثان من الشعب الأميركي بوجود حياة على كواكب أخرى كما يعتقد حوالي نصف الأميركيين أن كائنات ذكية من كواكب أخرى تزور كوكب الأرض.

وكانت وكالة الفضاء الأميركية قد قامت عبر السنوات الماضية بجرد كواكب مجرة درب التبانة التي تحتوي على ما يقارب الـ 50 مليار كوكب واستنتجت أن 500 مليون كوكب على الأقل قد تكون صالحة للحياة بناء على تشابه تموضعها في انظمتها الشمسية مع كوكب الأرض.

كما وجدت أن النجم الأقرب إلى كوكب الأرض الذي يبعد عنها أربع سنين ضوئية والمسماة "بروكسيما سنغوري" يدور في فلكه كوكب قد يكون صالحا للحياة.

وبالرغم من اختلاف الآراء حول وجود حياة ذكية في كواكب أخرى وإمكانية هذه الحياة من الوصول إلى كوكب الأرض، إلا أنه من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية، صاحبة القوة العسكرية الأعظم في العالم، لا تتخلى عن البحث عن أجسام طائرة مجهولة الهوية في سماءها.

غير المحددة التي قد تشكل تهديدا للامن القومي الأميركي وتحليلها وتصنيفها.

ويجمع المتابعون لهذه القضية أن الشفافية المتزايدة من طرف الحكومة الأميركية حول هذه الظاهرة ليست محض صدفة، بل أنت نتيجة عقدين من الضغوط والحراك الذي بدأ في شهر مايو 2001 حين اجتمع عشرون من الطيارين وضباط الاستخبارات وخبراء الملاح الجوية المتقاعدين في العاصمة الأميركية واشنطن لمطالبة حكومة الولايات المتحدة برفع السرية عن ملفات الظواهر الطائرة غير المفهومة.

الشفافية المتزايدة من الحكومة الأميركية حول الظاهرة ليست محض صدفة، بل أنت نتيجة عقدين من الضغوط حين طالب طيارون وضباط استخبارات في مايو 2001 برفع السرية عن ملفات الظواهر الطائرة غير المفهومة

لكن أكثر ما أثار الرأي العام في السنوات الماضية كان مؤتمر صحافي أقامته مجموعة من ضباط سابقين في سلاح الجو الأميركي عام 2010 أكدوا فيه أن أجساما طائرة غريبة قامت بالتحليق فوق قواعد لصواريخ نووية أميركية ونجحت في تعطيل هذه الصواريخ عن بعد. وفي العام 2019 نشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالا مفصلا

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

قد يبدو عنوان هذا المقال طريفا بعض الشيء أو نوعا من التهكم والمزاح، لكن تصريح وزارة الدفاع الأميركية الأسبوع الماضي حول ما تطلق عليه الحكومة الأميركية تسمية "الظواهر الطائرة غير المحددة" كان جديا بشكل لا يحتمل الشك. حيث قدمت الناطقة باسم البنتاغون سو غوخ تصريحا غير مسبوق حين أكدت أن بعض الفيديوهات التي تم تداولها عبر الإنترنت في الأسابيع الماضية وتظهر أجساما غريبة طائرة صورتها كاميرات الطائرات العسكرية الأميركية هي صحيحة بالفعل. كما أكدت أن سلاح الجو الأميركي فشل في تحديد طبيعة هذه الأجسام الفضائية ومصدرها.

وقد جرت العادة في الماضي أن يبرر البنتاغون مشاهدات الأجسام الطائرة مجهولة الهوية بأنها بوالين حرارية تستخدم لأغراض عسكرية أو علمية، أو أنها طائرات تجريبية تقوم بطلعات اختبارية، لكن إنشاء "فريق عمل الظواهر الطائرة غير المحددة" ضمن مكتب استخبارات البحرية الأميركية العام الماضي يؤكد أن حكومة الولايات المتحدة تبدو قلقة من هذه الظواهر غير المفهومة أو على الأقل مهتمة بها.

وتم إنشاء فريق العمل بناء على قانون أصدره الكونغرس الأميركي بعد أن طالب السيناتور الجمهوري ماركو روبيو بإزاحة السرية عن صور الأجسام الطائرة مجهولة الهوية التي بحوزة البنتاغون ونشرها علنا. وحسب وثائق وزارة الدفاع الأميركية لفريق العمل الجديد هذا مهمته اكتشاف الظواهر الطائرة

بايدن ينهي أطول حروب أميركا في ذكرى أفدح هجوم على أراضيها

لته تأثير مقلق على الأمن القومي الأميركي أو يغير من قناعة الرأي الشعبي الذي يرغب بإنهاء بلاده لهذه الحرب الخارجية الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، وقد كلفت الخسائر البشرية والمادية الأكبر. بعض الخبراء في الشأن الأفغاني يتوجسون من انسحاب غير مشروط على الحضور الأميركي في المنطقة وعلى أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد الذي يرتبط بنفوذها في هذه البقعة من العالم الأعلى اضطراباً. يقول مارفن جي وينباوم مدير قسم دراسات أفغانستان وباكستان في معهد الشرق الأوسط في واشنطن "إذا كان الانسحاب من أفغانستان والمنطقة يُعد خطأ في تسعينات القرن الفائت، فهو اليوم خطأ أعمق في نتائجه من أي وقت مضى. ففي تلك الفترة لم تكن الولايات المتحدة لتتلق من ظواهر الإرهاب في العالم أو من الانتشار النووي الذي يغزو المنطقة، أو أن يقوم خصومها مثل إيران والصين وروسيا بإشغال الفراغ الذي ستخلفه إثر انسحابها".

ويتابع وينباوم مبيناً خطورة الانسحاب في هذا التوقيت بالقول "الاعتقاد بأنه بإمكاننا أن نتعامل مع مصالحتنا في العالم بشكل مجتزأ أمر غير صحيح ومضلل، فإذا وقعت الكارثة وعادت دوامة الحرب إلى أفغانستان فمن الصعب على الولايات المتحدة تحقيق أهدافها المرجوة في المناطق التي هي ذات أولوية الآن. قد لا يبدو الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان محدودا بما يكفي ليكون مقبولا سياسيا، لكنه فاعل بالقدر اللازم للمساهمة في استقرار البلاد، ولسوء الحظ فإن قرار بايدن بالانسحاب لا يعبر لهذا الأمر شأنًا".

أما في ما يتعلق بحال المرأة الأفغانية وما هو المأمول في المستقبل

الانسحاب الأميركي سيكون غير مشروط، ما يعني أن السيناريوهات ستكون مقلقة وتثير أسئلة عن درجة السيطرة الأمنية للسلطة في كابول وقدرتها على ضبط الجماعات المتشددة وفي حال عجزت عن استيعابها سياسيا هل سيكون خطرها قائما على الأمن القومي الأميركي؟ ومن جانب آخر، ما هو مصير نصف المجتمع الناعم بعد استعادة المرأة الأفغانية للبعد من حقوقها الطبيعية التي كانت قد حجبها طالبان؟ هل ستمنع النساء من التعلم والعمل خارج المنزل أو تجبرن على الزواج المبكر وتهدر حقوقهن الإنسانية والاجتماعية والسياسية من جديد كما حدث أثناء تفرد الحركة بالسلطة بين عامي 1996 و2001؟

تتفق المؤسسات الأمنية الأميركية والخبراء بالشأن الأفغاني وكذا صناع القرار على أن حكومة كابول ستواجه تحديا أمنيا جديا إثر انسحاب القوات الأميركية. فحركة طالبان التي قبلت بوقف لإطلاق النار والدخول في عملية سلام برعاية دولية وحضورها مؤتمر سيعقد في إسطنبول في الفترة ما بين الـ 24 من نيسان/أبريل و الـ 4 من أيار/مايو بحضور ممثلين عن الحكومة الأفغانية لم تتغير في بنيتها العضوية العقائدية التي تملئ عليها اللجوء إلى العنف في أول منعطف يهدد مصالحها ونفوذها. إلا أن الانسحاب المرتقب لن يكون

لته تأثير مقلق على الأمن القومي الأميركي أو يغير من قناعة الرأي الشعبي الذي يرغب بإنهاء بلاده لهذه الحرب الخارجية الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، وقد كلفت الخسائر البشرية والمادية الأكبر.

بعض الخبراء في الشأن الأفغاني يتوجسون من انسحاب غير مشروط على الحضور الأميركي في المنطقة وعلى أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد الذي يرتبط بنفوذها في هذه البقعة من العالم الأعلى اضطراباً. يقول مارفن جي وينباوم مدير قسم دراسات أفغانستان وباكستان في معهد الشرق الأوسط في واشنطن "إذا كان الانسحاب من أفغانستان والمنطقة يُعد خطأ في تسعينات القرن الفائت، فهو اليوم خطأ أعمق في نتائجه من أي وقت مضى. ففي تلك الفترة لم تكن الولايات المتحدة لتتلق من ظواهر الإرهاب في العالم أو من الانتشار النووي الذي يغزو المنطقة، أو أن يقوم خصومها مثل إيران والصين وروسيا بإشغال الفراغ الذي ستخلفه إثر انسحابها".

ويتابع وينباوم مبيناً خطورة الانسحاب في هذا التوقيت بالقول "الاعتقاد بأنه بإمكاننا أن نتعامل مع مصالحتنا في العالم بشكل مجتزأ أمر غير صحيح ومضلل، فإذا وقعت الكارثة وعادت دوامة الحرب إلى أفغانستان فمن الصعب على الولايات المتحدة تحقيق أهدافها المرجوة في المناطق التي هي ذات أولوية الآن. قد لا يبدو الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان محدودا بما يكفي ليكون مقبولا سياسيا، لكنه فاعل بالقدر اللازم للمساهمة في استقرار البلاد، ولسوء الحظ فإن قرار بايدن بالانسحاب لا يعبر لهذا الأمر شأنًا".

أما في ما يتعلق بحال المرأة الأفغانية وما هو المأمول في المستقبل

الانسحاب الأميركي سيكون غير مشروط، ما يعني أن السيناريوهات ستكون مقلقة وتثير أسئلة عن درجة السيطرة الأمنية للسلطة في كابول وقدرتها على ضبط الجماعات المتشددة وفي حال عجزت عن استيعابها سياسيا هل سيكون خطرها قائما على الأمن القومي الأميركي؟ ومن جانب آخر، ما هو مصير نصف المجتمع الناعم بعد استعادة المرأة الأفغانية للبعد من حقوقها الطبيعية التي كانت قد حجبها طالبان؟ هل ستمنع النساء من التعلم والعمل خارج المنزل أو تجبرن على الزواج المبكر وتهدر حقوقهن الإنسانية والاجتماعية والسياسية من جديد كما حدث أثناء تفرد الحركة بالسلطة بين عامي 1996 و2001؟

تتفق المؤسسات الأمنية الأميركية والخبراء بالشأن الأفغاني وكذا صناع القرار على أن حكومة كابول ستواجه تحديا أمنيا جديا إثر انسحاب القوات الأميركية. فحركة طالبان التي قبلت بوقف لإطلاق النار والدخول في عملية سلام برعاية دولية وحضورها مؤتمر سيعقد في إسطنبول في الفترة ما بين الـ 24 من نيسان/أبريل و الـ 4 من أيار/مايو بحضور ممثلين عن الحكومة الأفغانية لم تتغير في بنيتها العضوية العقائدية التي تملئ عليها اللجوء إلى العنف في أول منعطف يهدد مصالحها ونفوذها. إلا أن الانسحاب المرتقب لن يكون

لته تأثير مقلق على الأمن القومي الأميركي أو يغير من قناعة الرأي الشعبي الذي يرغب بإنهاء بلاده لهذه الحرب الخارجية الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، وقد كلفت الخسائر البشرية والمادية الأكبر.

بعض الخبراء في الشأن الأفغاني يتوجسون من انسحاب غير مشروط على الحضور الأميركي في المنطقة وعلى أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد الذي يرتبط بنفوذها في هذه البقعة من العالم الأعلى اضطراباً. يقول مارفن جي وينباوم مدير قسم دراسات أفغانستان وباكستان في معهد الشرق الأوسط في واشنطن "إذا كان الانسحاب من أفغانستان والمنطقة يُعد خطأ في تسعينات القرن الفائت، فهو اليوم خطأ أعمق في نتائجه من أي وقت مضى. ففي تلك الفترة لم تكن الولايات المتحدة لتتلق من ظواهر الإرهاب في العالم أو من الانتشار النووي الذي يغزو المنطقة، أو أن يقوم خصومها مثل إيران والصين وروسيا بإشغال الفراغ الذي ستخلفه إثر انسحابها".

ويتابع وينباوم مبيناً خطورة الانسحاب في هذا التوقيت بالقول "الاعتقاد بأنه بإمكاننا أن نتعامل مع مصالحتنا في العالم بشكل مجتزأ أمر غير صحيح ومضلل، فإذا وقعت الكارثة وعادت دوامة الحرب إلى أفغانستان فمن الصعب على الولايات المتحدة تحقيق أهدافها المرجوة في المناطق التي هي ذات أولوية الآن. قد لا يبدو الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان محدودا بما يكفي ليكون مقبولا سياسيا، لكنه فاعل بالقدر اللازم للمساهمة في استقرار البلاد، ولسوء الحظ فإن قرار بايدن بالانسحاب لا يعبر لهذا الأمر شأنًا".

أما في ما يتعلق بحال المرأة الأفغانية وما هو المأمول في المستقبل

الانسحاب الأميركي سيكون غير مشروط، ما يعني أن السيناريوهات ستكون مقلقة وتثير أسئلة عن درجة السيطرة الأمنية للسلطة في كابول وقدرتها على ضبط الجماعات المتشددة وفي حال عجزت عن استيعابها سياسيا هل سيكون خطرها قائما على الأمن القومي الأميركي؟ ومن جانب آخر، ما هو مصير نصف المجتمع الناعم بعد استعادة المرأة الأفغانية للبعد من حقوقها الطبيعية التي كانت قد حجبها طالبان؟ هل ستمنع النساء من التعلم والعمل خارج المنزل أو تجبرن على الزواج المبكر وتهدر حقوقهن الإنسانية والاجتماعية والسياسية من جديد كما حدث أثناء تفرد الحركة بالسلطة بين عامي 1996 و2001؟

واشنطن تقود جهوداً دولية للحد من ديون السودان

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ونادي باريس. وقام بوكول خلال الاجتماع بتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومة الانتقالية السودانية بقيادة مدنية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، كما أشار إلى الخطوات اللازم اتباعها من أجل تخفيف عبء الديون، ودعا المشاركين إلى تقديم الدعم الكامل للسودان في جهوده للوصول إلى المرحلة الأولى من الإعفاءات بحلول منتصف العام 2021، وحث بوكول أعضاء صندوق النقد الدولي على دعم الإعفاء العاجل لتأخرات السودان للصندوق.

الجدير بالذكر أن ثورة ديسمبر للعام 2018 قد أحدثت تحولا كبيرا في مسار العلاقات بين البنك الدولي والسودان، كما أن الولايات المتحدة قامت على إثرها بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

المئة نسبة ديون القطاع الخاص، وذلك بناء على تقرير رسمي صادر عن وزارة المالية السودانية مطلع العام 2020. وكان السودان قد أنجز العديد من الإصلاحات الاقتصادية من ضمنها التعويم الجزئي للجنيه وتوحيد سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. كما قدمت واشنطن الشهر الفائت مساعدات مالية بلغت 1.15 مليار دولار لدعمه في تسديد ديونه للبنك الدولي التي قدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معا بما يقارب 49.8 مليار دولار في نهاية 2019، بينما اعتبرت المؤسسات أن السودان أصبح مؤهلا للحصول على المساعدات بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وحضر الاجتماع الافتراضي عن الجانب السوداني وزير المالية والتخطيط الاقتصادي الدكتور جبريل إبراهيم، كما حضره ممثلون عن أكثر من 20 دولة وعن

مكتب واشنطن - أصدرت وزارة الخزانة الأميركية بياناً رسمياً عن مجريات الاجتماع الافتراضي الذي عقد في وقت سابق هذا الشهر، حيث قام القائم بأعمال وزير الخزانة للشؤون الدولية اندي بوكول بالمشاركة مع المبعوث الأميركي الخاص إلى السودان السفير دونالد بوث باستضافة فعالية تهدف إلى تعزيز جهود السودان ومساعدته في الحد من ديونه ضمن إطار مبادرة "مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" والتي أطلقها صندوق النقد الدولي في العام 1997.

ويأمل السودان أن يتم إعفاؤه من ديونه الخارجية قبيل انعقاد مؤتمر باريس خلال مايو المقبل. أما دافنوك السودان الرئيسيون فهم نادي باريس بنسبة 37 في المئة من الدين الكلي، في حين أن 51 في المئة من الديون تعود إلى مؤسسات متعددة الجنسيات و14 في

